

Distr.: General
15 November 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين
التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على
إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً*

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال
حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، باسكوت تونكاك،
المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٥/٣٦.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد المحدد لتضمينه أحدث المستجدات.



تقرير المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً

موجز

يقوم المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفائات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، في أول تقرير يقدمه إلى الجمعية العامة، بالتعريف بالولاية ويسلط الضوء على آخر الأنشطة المنفذة في إطارها ويقدم توصيات للمناقشات الدولية الجارية. ويوضح المقرر الخاص صلة الولاية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويبرز الحاجة إلى إيجاد إطار عالمي أكثر قوة وشمولاً لحماية صحة الإنسان من خطر تلوث البيئة بالمواد السمية، وذلك من أجل المساعدة في معالجة المظالم الناجمة عن تفاوت معايير الحماية فيما بين البلدان. ويقدم المقرر الخاص توصيات لإطار ما بعد عام ٢٠٢٠ المتعلق بالمواد الكيميائية والنفائات السمية، الذي يرى أنه سيعزز قدرة المجتمع العالمي على حماية حقوق الإنسان من الانتهاكات المتعلقة بالتعرض للسميات، ويسلط الضوء على المساهمة التي يمكن لخطاب الأعمال التجارية وحقوق الإنسان أن يقدمها في المسائل قيد النظر.

أولا - مقدمة

١ - إن الولاية المتعلقة بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً تتمحور في المقام الأول حول مدى تمتعنا بالحق في التحكم فيما يدخل أجسامنا من مواد خطيرة ونفايات. فمعظم سكان العالم يعيشون على الجانب الخاطئ من هوة مخوفة بالسمّيات، حيث يتعرضون بدون موافقتهم إلى مواد ونفايات خطيرة تزيد من احتمال إصابتهم بالأمراض والإعاقات طوال حياتهم. فعلى سبيل المثال، يعيش ٩١ في المائة من سكان العالم في مناطق يتجاوز مستوى تلوث الهواء فيها المستويات المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية^(١).

٢ - وتشير التقديرات إلى أن التلوث هو أكبر مصدر للوفاة المبكرة في العالم النامي^(٢)، إذ يموت بسببه ما يقرب من ثلاثة أضعاف من يموتون بسبب الإصابة بأمراض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا مجتمعة. فتلوث الهواء يقتل زهاء ٧ ملايين شخص سنوياً، بمعدل شخص واحد من كل ٩ أشخاص متوفين، حيث يموت ٤,٢ ملايين شخص بسبب تلوث الهواء الخارجي في البيئة المحيطة ويموت ٣,٨ ملايين شخص بسبب التعرض للدخان المنبعث من مواقد الطهي غير النظيفة والوقود غير النظيف^(٣). ولا يزال العمال يعانون من الاستغلال بتعريضهم لمستويات غير آمنة من المواد الكيميائية السّمية وغيرها من المواد الخطرة. فأكثر من مليوني عامل يموتون سنوياً بسبب أمراض مهنية، منهم حوالي مليون عامل يموتون نتيجة للتعرض للمواد السّمية وحدها (انظر A/HRC/39/48). ويُعتقد أن العديد من الأرقام المتعلقة بالوفات والمرض والإعاقة تقل عن الأعداد الحقيقية. ونقل الصناعات وأنشطة التصنيع وسلاسل التوريد المسببة للتلوث من البلدان الأكثر ثراء إلى البلدان التي تقل فيها مستويات الحماية يُسهم بدرجة كبيرة في حدوث هذه الآثار الضارة على الحياة والصحة^(٤).

٣ - وقد ساعدت التكنولوجيات والمنهجيات المحسنة في إدراك الطابع المتغلغل للمواد الخطرة التي نتعرض لها بصورة متواصلة ودون أن نراها، في الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه والطعام الذي نأكله والمنازل التي نعيش فيها والأماكن التي نعمل فيها، وكذلك في المنتجات التي لا حصر لها التي نستهلكها. فمن خلال أوجه التقدم هذه، اتسعت آفاق فهمنا لما تتسبب فيه المواد والنفايات الخطرة من آثار سلبية على ممارسة "الحق في ... ظروف عيش لائقة"^(٥)، وتبين أن الكلام عما يعرف باسم "التعرض غير الضار" يقوم على إدراك خاطئ.

٤ - وتوجد الآن براهين قوية على أن الأطفال حول العالم يولدون "مُلَوّثين مسبقاً" (A/HRC/33/41). فقد اكتُشف أكثر من ٢٠٠ مادة خطيرة في الحبل السري والمشيمة، منها مكونات

(١) انظر: www.who.int/airpollution/en.

(٢) انظر التقرير الذي أصدرته لجنة لانسيت عن التلوث والصحة.

(٣) انظر: www.who.int/airpollution/en؛ وانظر أيضاً A/HRC/30/40.

(٤) انظر مثلاً: Haikun Wang and others, "Trade-driven relocation of air pollution and health impacts in China", *Nature Communications*, vol. 8, article No. 738 (2017).

(٥) في عام ١٩٧٢، أعرب مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية عن قناعة مشتركة أن للناس الحق الأساسي في الحرية والمساواة والعيش في ظروف لائقة، في بيئة ذات جودة تكفل لهم حياة كريمة ذات رفاه، ويتحملون مسؤولية جلية عن حماية البيئة وتحسينها من أجل الأجيال الحالية والمقبلة (الإعلان الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الوثيقة A/CONF.48/14/Rev.1، الجزء الأول، الفصل الأول).

سمّية مصدرها المنتجات الاستهلاكية وتغليف المواد الغذائية وتلوث الهواء. ولا يقتصر الأمر على تعرض الأطفال خلال الفترات الحساسة من حياتهم للعديد من المواد ذات الآثار السمية المعروفة وغير المعروفة من مصادر كثيرة، وإنما يتعرض الأطفال لهذه المواد بمستويات أعلى مما يتعرض له البالغون (المرجع نفسه). ويُجرّم ملايين الأطفال من حقهم في النمو بأفضل صورة نتيجة لتعرضهم للمواد الخطرة حتى قبل أن يتمكنوا من البدء في ممارسة حقهم الأساسي في الإدلاء برأيهم^(٦).

٥ - وبمرور الوقت، جرى تنقيح مستويات التعرض المثيرة للقلق وخفضها وذلك بعد قيام الباحثين باستخدام مقاييس أكثر حساسية وتصميم الدراسات بشكل أفضل^(٧). وعلى سبيل المثال، كان مستوى الرصاص في الدم يعتبر سميًا إذا زاد عن ٦٠ ميكروغراما/عشر لتر، قبل منتصف الستينيات. وبحلول عام ١٩٧٨، انخفض مستوى السمية المحدد بنسبة ٥٠ في المائة ليصبح ٣٠ ميكروغراما/عشر لتر. ومنذ ذلك الحين، ظل مستوى التعرض "الآمن" يُنقح ويُخفض تدريجياً. واليوم، تعتبر كل من الهيئات الوطنية، مثل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها بالولايات المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية أنه لا يوجد مستوى آمن لتعرض الأطفال للرصاص، حيث تُعزى الإصابة بأضرار سلوكية عصبية إلى التعرض بنسبة ٥ ميكروغرامات/عشر لتر^(٨). وقدّر أن التعرض للرصاص حول العالم قد أدى في عام ٢٠١٦ إلى وفاة ٥٤٠.٠٠٠ شخص وإهدار ١٣,٩ مليون سنة من العمر الصحي^(٩).

٦ - ومن خلال أوجه تقدم أخرى، أصبحنا نرى بوضوح أكبر التفاصيل الدقيقة المعقدة التي تجعلنا ندرك كيف يمكن لأضرار التعرض المزمن للعديد من المواد السامة خلال فترات الطفولة وغيرها من فترات النمو الحساسة أن تظهر مع مرور الوقت في صورة مشاكل صحية متنوعة، مثل السرطان والسكري والعيوب الخلقية، والذكاء المنخفض وإعاقات التعلم، والربو وغيره من أمراض الجهاز التنفسي. وقد أثبتت التجارب أن التعرض لمزيج من المواد بمستويات لا يُتوقع أن يكون لها آثار ضارة يمكن أن يؤدي إلى آثار ضارة. ويُلقى ذلك بظلال من الشك على النموذج التقليدي الذي يسعى لتحديد العتبات الدنيا للتعرض التي لم تُرصد عندها آثار ضارة باعتبارها هي الأساس لتعريف السلامة.

٧ - ويبدو أننا نواصل كل يوم اكتشاف العديد من الطرق التي يتم بها إخضاعنا لتجربة إنسانية هائلة ومتواصلة من التعرض للمواد السمية، على نحو يخل بالحق الواضح للإنسان في ألا يخضع لتجارب علمية بدون موافقته^(١٠). ولا تزال التقارير تظهر اتجاهات تدل على تزايد حوادث الآثار الصحية الناجمة عن التعرض للمواد الخطرة، ولكنها لا تجيب عن التساؤل حول ماهية التعرض أو التعرضات المسؤولة عن

(٦) اتفاقية حقوق الطفل، المادة ١٢.

(٧) الرصاص سم يؤثر على جميع أنظمة الجسم تقريباً، ويؤدي بصفة خاصة أدمغة الأجنة والأطفال وأجهزتهم العصبية التي لا تزال تنمو (انظر معلومات مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، المتاحة على الإنترنت في الموقع التالي: <https://www.cdc.gov/nceh/lead/publications/books/plpyc/chapter2.htm>

(٨) منظمة الصحة العالمية، *Childhood Lead Poisoning*, Geneva, 2010، المتاح على الإنترنت في الموقع التالي: www.who.int/ceh/publications/leadguidance.pdf

(٩) منظمة الصحة العالمية، "Lead poisoning and health"، fact sheet, 22 August 2018، المتاح على الموقع التالي: www.who.int/news-room/fact-sheets/detail/lead-poisoning-and-health

(١٠) العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة ٧.

حدوثها^(١١). ويتضح البُعد الوجودي لهذه المشكلة من الأدلة التي تجمعت على مر العقود لتؤكد تراجع عدد الحيوانات المنوية بشكل ملحوظ في بلدان من شتى أنحاء العالم^(١٢).

٨ - وتتعلم مسألة الحماية من التعرض للمواد الخطرة أساسا بالحق في الحياة وعدم التمييز والسلامة البدنية، وهي تتوقف على أمور منها كفالة حق كل إنسان في الحصول على المعلومات والمشاركة المجدية، وحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، وكذلك الحق في الانتصاف بسبل فعالة (انظر مثلا [A/HRC/36/41](#)).

٩ - وتتداخل مسألة التعرض أيضا بقوة مع الخطاب المتعلق بحقنا في التمتع بالصحة والغذاء السليم والمياه السليمة، والسكن في أماكن لائقة، والعمل في ظروف آمنة وصحية، وكذلك العيش في بيئة صحية، على سبيل المثال لا الحصر. غير أنه فيما يتعلق بهذه الحقوق، يجب التأكيد على أن اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ترى أن التزامات ومسؤوليات المضطلعين بمهمة الحماية من التعرض للمواد الخطرة تتمثل في الوقاية من هذا التعرض وتقليله إلى أدنى حد ممكن، واحترام حق الفرد في السلامة البدنية (المادة)^(١٣).

١٠ - وما نعرفه اليوم، بما فيه الأدلة القائمة التي تثبت الضرر، والمعارف المتعلقة بالمخاطر وأوجه عدم اليقين المتأصلة، يدعونا إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان يؤكد على واجب الدول ومؤسسات الأعمال ومسؤولياتها فيما يتعلق بمنع التعرض وتقليله إلى أدنى حد ممكن. ولئن كان العلم يؤدي دورا أساسيا في تعزيز الحماية من التعرض، فإنّ نسخة فاسدة من ”النهج القائم على العلم“ حالت دون إحراز تقدم في العديد من الحالات فيما يتعلق بالوقاية من التعرض وتقليله إلى أدنى حد ممكن^(١٤)، على نحو يتعارض مع معايير حقوق الإنسان.

١١ - وتوجد فرص وفيرة لتقليل التعرض للمواد الخطرة والمواد التي يحتمل أن تكون خطيرة وذلك في الحالات التي يمكن تجنبها والتي لا مبرر لها. ومن منظور تكنولوجي ومنظور سياساتي على حد سواء، تمتلك الأدوات اللازمة للوقاية من التعرض وتقليله إلى أدنى مستويات ممكنة، بل وإلى مستويات تقل في حالات كثيرة عن المستويات المحددة باعتبارها خطرا على الصحة ([A/HRC/36/41](#)). فالطابع الشنيع لاستغلال العمال والمجتمعات المحلية يتضح بصفة خاصة في ضوء حقيقة أنهم يتعرضون للمواد الخطرة رغم وجود بدائل تتيح في كل الحالات تقريبا الوقاية من التعرض أو تقليله إلى أدنى حد ممكن. وهناك حلول من شأنها أن تمنع هذا الانتهاك لحقوق الإنسان، متى اختارت الدول أن تلجأ إليها وتجبر مؤسسات الأعمال على اعتمادها.

(١١) انظر مثلا: United States, Environmental Protection Agency, *America's Children and the Environment*, 3rd ed. (Washington, D.C., January 2013).

(١٢) Hagai Levine and others, “Temporal trends in sperm count: a systematic review and meta-regression analysis”, *Human Reproduction Update*, vol. 23, No. 6 (November-December 2017) <https://doi.org/10.1093/humupd/dmx022>.

(١٣) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليقان العامان ١٤ و ١٨.

(١٤) David Michaels, *Doubt is Their Product: How Industry's Assault on Science Threatens Your Health* (Oxford University Press, New York, 2008).

١٢ - وفي إطار السعي لتحقيق هذه الغاية، تجدر الإشادة بالجهود التي تبذلها الدول للمضي قدماً نحو تهيئة "بيئة غير سمية" للأجيال الحاضرة والمقبلة. فهذه المبادرات تتفق بقوة مع واجب الدول في احترام وحماية وإعمال العديد من حقوق الإنسان المترابطة التي تتأثر بالمواد والنفائات الخطرة. وعلى سبيل المثال، هناك سعي من خلال الهدف المتمثل في إيجاد بيئة خالية من السمّيات، الذي اعتمدته حكومة السويد على المستوى الوطني، بمشاركة المجتمع المدني ومؤسسات الأعمال التجارية، إلى التأكد من أن "إجمالي المواد الكيميائية التي يتم التعرض لها عبر جميع مصادر التعرض لا يسبب ضرراً للناس أو للتنوع البيولوجي"^(١٥). وتسعى هذه الأطراف من خلاله أيضاً إلى كفالة إتاحة المعارف والمعلومات، إعمالاً للحق في الحصول على المعلومات^(١٦). كما تسعى إلى كفالة معالجة المواقع الملوثة، في إطار جهود الانتصاف الفعال^(١٧). أما الاستراتيجية الرامية إلى تهيئة بيئة خالية من السمّيات على نطاق الاتحاد الأوروبي كله، التي سيبدأ تنفيذها في عام ٢٠١٨، فستتيح فرصة طيبة للمساعدة في سد الكثير من الثغرات في حماية الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى^(١٨).

١٣ - غير أنه لا بد من فعل المزيد على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي. فتعرض الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع للمواد السامة يمثل مشكلة عالمية، ونحن جميعا مساهمون فيها بدرجة ما، سواء بصفتنا صناع سياسات أو أصحاب أعمال أو مستهلكين.

ثانيا - آخر الأنشطة المنفذة في إطار الولاية

١٤ - هذا هو أول تقرير يُقدمه إلى الجمعية العامة المكلفُ بالولاية منذ أن أنشأتها لجنة حقوق الإنسان السابقة في عام ١٩٩٥. وقد نشأت هذه الولاية وتطورت على مر السنين من خلال قرارات متتالية أصدرها مجلس حقوق الإنسان بغية دراسة آثار المواد والنفايات الخطرة طوال دورة حياتها، بداية من مرحلة الاستخراج ومراحل الإنتاج والاستخدام والانبعثات، حتى الوصول إلى مرحلة التخلص النهائي. وفي إطار هذه الولاية، ناقشت المسائل من منظوري الصحة المهنية والصحة البيئية على حد سواء. ويرد فيما يلي موجز لأحدث التقارير التي قدمها المكلف الحالي بالولاية إلى مجلس حقوق الإنسان.

Swedish Environmental Protection Agency, “Specifications for a non-toxic environment” objectives/A-Non-Toxic- (٥٠)
www.swedishepa.se/Environmental-Environment/Specifications-for-A-Non-Toxic-Environment/objectives-and-cooperation/Swedens-environmental-objectives/The-national-environmental-objectives/A-Non-Toxic-Environment/Specifications-for-A-Non-Toxic-Environment

(١٦) المرجع نفسه.

(۱۷) المرجع نفسه.

European Commission, 7th Environment Action Programme, “Study for the strategy for a non-toxic (١٨) environment”, final report, p. 122
<http://ec.europa.eu/environment/chemicals/non-toxic/pdf/NTE%20main%20report%20final.pdf>

ألف - التقارير المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان

١ - حقوق العمال (٢٠١٨)

١٥ - يمكن أن يتخذ الاستغلال أشكالاً عديدة. ويمثل تعريض العمال لمواد سميّة شكلاً صارخاً من أشكال الاستغلال الخبيثة.

١٦ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قدم المقرر الخاص تقريراً يسلط الضوء على الأزمة العالمية التي يعيشها العمال الذي يتعرضون للمواد الكيميائية السميّة (انظر [A/HRC/39/48](#) و [A/HRC/39/48/Corr.1](#)). وعرض بإيجاز التحديات الرئيسية واقترح ١٥ مبدءاً لمساعدة الدول ومؤسسات الأعمال وباقي العناصر الفاعلة الرئيسية على حماية العمال من التعرض للمواد السميّة أثناء عملهم وتوفير سبل تتيح لهم الانتصاف عندما تنتهك حقوقهم. ويتضمن التقرير مرفقاً يعرض بشكل مفصل مختلف الحالات التي تصدت لها الولاية منذ عام ٢٠٠٧.

١٧ - وتظهر التقديرات العالمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية أن أكثر من ٢ ٧٨٠ ٠٠٠ عامل يموتون كل عام نتيجة لعملهم في ظروف غير آمنة أو غير صحية. ورغم وجود التزامات واضحة في مجال حقوق الإنسان تتعلق بحماية صحة العمال، هناك أزمة تحيط بالعمال في شتى أنحاء العالم، حيث يُقدّر أن عاملاً واحداً على الأقل يموت كل ٣٠ ثانية بسبب التعرض للمواد الكيميائية السميّة والمبيدات الحشرية والإشعاعات وغيرها من المواد الخطرة. بيد أن مستوى الإبلاغ عن حوادث التعرض للمواد السميّة لا يزال أقل بكثير من المستوى الحقيقي لهذه الحوادث في بعض السياقات والبلدان.

١٨ - ولكل عامل الحق في الكرامة والمعاملة الأخلاقية والاحترام وكذلك في الحماية من ظروف العمل اللاإنسانية أو المهينة. ويعد حق العامل في أن يعمل في ظروف آمنة وصحية حقاً مستقلاً بذاته؛ غير أن هذا الحق أيضاً يشتمل على العديد من حقوق الإنسان الأخرى المترابطة للعمال، منها الحق في الحياة والصحة والسلامة البدنية (المادية) والأمن الشخصي. ولا يمكن فصل هذه الحقوق عن الحق في الحصول على المعلومات، والمشاركة المجدية، وحرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات، وكذلك الحق في الانتصاف بسبل فعالة.

٢ - المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة (٢٠١٧)

١٩ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، قدم المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان طلباً سبق تقديمه منذ وقت طويل وهو طلب إعداد تقرير عن المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة (انظر [A/HRC/36/41](#)). ويتمثل الهدف من هذه المبادئ التوجيهية في مساعدة الدول ومؤسسات الأعمال والمجتمع المدني والنقابات وغيرها من العناصر الفاعلة الرئيسية على تحديد ومواجهة المشاكل الأساسية التي تتسبب في حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ناجمة عن المواد السميّة.

٢٠ - وتستند هذه المبادئ التوجيهية للممارسات الجيدة إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف"، التي تسلم بأن التحديات المطروحة تتصل في أغلب الأحيان بسلوك مؤسسات الأعمال التجارية. وبالتالي، ينقسم التقرير إلى ثلاثة أقسام هي واجبات الدول، ومسؤوليات مؤسسات الأعمال التجارية، وإتاحة الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف، وينتهي بتوصيات تتعلق بكل قسم.

٣ - مبيدات الآفات والحق في الغذاء (٢٠١٧)

٢١ - تعاون المكلف بالولاية مع المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء لتقديم عرض للاستخدام العالمي لمبيدات الآفات الخطرة في الزراعة وأثرها على حقوق الإنسان (انظر A/HRC/34/48).

٢٢ - وتوصّل التقرير إلى أنه على الرغم من أن البحث العلمي يؤكد الآثار الضارة لمبيدات الآفات، فإن إثبات الصلة القاطعة بين التعرض والأمراض أو الظروف البشرية، أو الإضرار بالنظام الإيكولوجي، يشكل تحدياً كبيراً. وقد تفاقم هذا التحدي بفعل الإنكار المنهجي، الذي تشجعه صناعة مبيدات الآفات والصناعة الزراعية، لحجم الأضرار التي تحدثها تلك المواد الكيميائية، وبفعل أساليب التسويق العدوانية واللاعلاقية التي لا تزال مستمرة دون أن يتصدى لها أحد.

٢٣ - ويشير التقرير بقلق إلى مشكلة المعايير المزدوجة التي تتبعها البلدان إزاء الحماية من مبيدات الآفات. فالعديد من البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل لا تزال تستخدم مبيدات خطرة تحظرها البلدان المرتفعة الدخل التي تواصل، في بعض الحالات، تصدير مبيدات الآفات الخطرة هذه لكي تُستخدم في إنتاج منتجات زراعية تُستورد إليها لاحقاً. ويمثل هذا النقل المذكور للصناعات الملوثة وللأعمال الخطرة استغلالاً. ويبلغ حجم استهلاك المبيدات في البلدان النامية مستويات كبيرة، وهو يتزايد بسرعة، حيث ترد تقارير بانتظام عن أن هذه المبيدات تخلف آثاراً خطيرة على صحة العمال والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية.

٢٤ - ويمكن إنتاج أغذية صحية وغنية بالمغذيات بدون استخدام المواد الكيميائية السامة أو باستخدامها بالحد الأدنى، ويمكن زيادة المردود في الأجل الطويل دون تلويث الموارد البيئية واستنفادها. فالحل يتطلب نهجاً شاملاً إزاء الحق في غذاء كاف يشمل التخلص تدريجياً من المبيدات الخطرة وإنفاذ إطار تنظيمي فعال يستند إلى نهج حقوق الإنسان فضلاً عن الانتقال إلى ممارسات زراعية مستدامة تأخذ في الاعتبار تحديات ندرة الموارد وتغير المناخ.

٢٥ - وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصي التقرير بأن تعمل الدول على وضع معاهدة شاملة وملزمة لتنظيم المبيدات الخطرة طوال دورة حياتها، مع أخذ مبادئ حقوق الإنسان في الاعتبار. والدول مدعوة، في انتظار ذلك، إلى الأخذ بعدة ممارسات سليمة على الصعيد الوطني.

٤ - حقوق الطفل وتعرض الأطفال (٢٠١٦)

٢٦ - في عام ٢٠١٦، وصف المقرر الخاص الحاجة تدعو الدول ومؤسسات الأعمال بإلحاح إلى الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بتلوث الهواء والمياه والتربة، وفيما يتعلق بوجود مواد كيميائية سامة في المنتجات الغذائية والاستهلاكية (انظر A/HRC/33/41). ويقع على عاتق الدول التزام في مجال حقوق الإنسان بمنع تعرض الأطفال أولاً وقبل كل شيء للتلوث والمواد السامة وبألا تتخذ تدابير التخفيف إلا إذا لم تكن الوقاية ممكنة.

٢٧ - ويؤكد أطفال اليوم "ملوثين مسبقاً" بالعديد من الملوثات التي تؤثر على حقوقهم من بينها حقهم في البقاء والنماء، وفي إسماع صوتهم، وفي السلامة البدنية، وفي التمتع بالصحة. وقد توصّلت دراسات ممثلة إلى وجود مئات من المواد الكيميائية السامة أو مواد خطرة أخرى في الأطفال قبل ولادتهم وبعد ولادتهم نتيجة لتعرض أمهاتهم. ويتواصل التعرض للمواد السامة وللتلوث بلا توقف بعد الولادة.

ومع أن الدراسات تتعلق بالدرجة الأولى ببلدان معيّنة، فإن جميع الأطفال من جميع البلدان يقعون، بدرجات متفاوتة، ضحايا لهذا "التعدي السمي". والكثير من حالات التعرض هذه عابرة للحدود في الأصل، ومنها الانبعاثات في الهواء والماء والأنماط العالمية لإنتاج السلع واستهلاكها والتخلص منها، مما يتطلب اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي.

٢٨ - ويتحدث أطباء الأطفال عن "وباء صامت" من الإعاقة والأمراض المرتبطة بالتعرض للمواد السمية والتلوث أثناء مرحلة الطفولة، التي لا يظهر الكثير منها إلا بعد سنوات أو عقود من التعرض. ويموت أكثر من مليون من الأطفال المتضررين بصورة مبكرة قبل بلوغ سن الخامسة كل سنة، وتتجاوز تقديرات حالات الوفيات المبكرة نتيجة لتلوث الهواء وحده ٥٠٠ ٠٠٠ حالة. غير أن هذا ليس سوى غيض من فيض، حيث تُصاب ملايين لا تعد ولا تحصى في مرحلة لاحقة من الحياة بأمراض وإعاقات يمكن الوقاية منها مثل السرطان والسكري والصعوبة في التعلم والعيوب الخلقية. وتُكبّد هذه الآثار الصحية الحكومات والأفراد تكاليف اقتصادية فادحة، مما يشكك في الحجج التي تساق ضد توفير حماية أقوى لمجرد آثارها المحتملة على النمو الاقتصادي.

٥ - الحق في الحصول على المعلومات (٢٠١٥)

٢٩ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قدّم المقرر الخاص تقريره المواضيعي الكامل الأول إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن الحق في الحصول على المعلومات في سياق المواد والنفايات الخطرة (A/HRC/30/40). فالمعلومات وسيلة تساعد على أعمال العديد من حقوق الإنسان التي تتأثر بالمواد والنفايات الخطرة. وتؤدي المعلومات دوراً حاسماً في منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الناجمة عن التعرض للمواد والنفايات الخطرة، وفي أعمال حق المتضررين من التعرض في الاستفادة من سبل الانتصاف الفعال. بيد أن المعلومات الحيوية عن المواد والنفايات الخطرة لا تتوفر في كثير من الأحيان أو يتعذر الحصول عليها، بما في ذلك المعلومات عن خاصياتها الخطرة، ومستويات التعرض وحالات الإصابة بالمرض وغيرها من الآثار الصحية الضارة.

٣٠ - ويُعدّ التمتع بالحق في الحصول على المعلومات أمراً بالغ الأهمية في سياق المواد السمية من أجل منع حدوث آثارها الضارة، وكفالة أعمال الحق في حرية التعبير وتمكين الأفراد والمجتمعات المحلية من المشاركة في عمليات صنع القرار والتماس سبل الانتصاف والحصول عليها. ويجب ألا تكون معلومات الصحة والسلامة المتعلقة بالمواد السمية سرية أبداً. بل يجب أن تكون تلك المعلومات متاحة وأن يكون الحصول عليها وتفعيلها متيسرين وأن تتسق مع مبدأ عدم التمييز حتى يتسنى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها والتمتع بها. وعلى الرغم من حدوث تحسّن ملحوظ في العديد من البلدان على مدى العقود الأخيرة، لا يزال هناك قصور في أعمال الحق في الحصول على المعلومات عن المواد والنفايات الخطرة، خاصة فيما يتعلق بحماية أشد الفئات ضعفاً من الآثار الضارة الناجمة عن التعرض لتلك المواد والنفايات، سواء أكانت موجودة في منتجات استهلاكية أو في مكان العمل أو في الغذاء أو الماء أو الهواء أو غيرها من المصادر.

٣١ - ويوضح التقرير واجبات ومسؤوليات الدول ومؤسسات الأعمال فيما يتعلق بالحق في الحصول على المعلومات من أجل حماية حقوق الإنسان التي تتأثر بالمواد السمية. ومن واجب الدول استخلاص هذه المعلومات وتقييمها وتحديثها؛ وإيصالها على نحو فعال، خاصة إلى من يكونون عرضة بشكل

غير متناسب لآثارها الضارة؛ والتأكد من شرعية الاحتجاج بمبدأ السرية؛ والانخراط في التعاون الدولي لضمان حصول الحكومات الأجنبية على المعلومات الضرورية لحماية حقوق الناس الموجودين في أراضيها. وتحمل مؤسسات الأعمال، لدى اضطلاعها بواجبها في بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، مسؤولية تحديد وتقييم الآثار الفعلية والمحتملة للمواد والنفايات الخطرة، الناجمة إما عن أنشطتها الخاصة أو عن علاقاتها التجارية، ومسؤولية إيصال المعلومات إلى مؤسسات الأعمال الأخرى والحكومات وعمامة الجمهور على نحو فعال.

باء - حالات توضيحية

٣٢ - عمل المكلف بالولاية، من خلال المراسلات مع الدول ومؤسسات الأعمال ومن خلال الزيارات القطرية، على حالات مختلفة توضح آثار المواد السامة والتلوث طوال دورة حياة الاستهلاك والإنتاج. وتتجلى هذه الآثار في مختلف القطاعات الاقتصادية والأنشطة الصناعية. وهي تشكل مثالا على انتهاكات حقوق الإنسان المختلفة و/أو تجاوزاتها، ولا سيما حقوق أكثر الفئات ضعفا في المجتمع، بما في ذلك حقوق الطفل وكبار السن والعمال والشعوب الأصلية والفقراء ومجتمعات المهاجرين والأقليات. ومن الصعب تحديد الفئات، نظرا لترابط القضايا والقطاعات في كثير من الأحيان.

١ - تلوث الهواء

٣٣ - يشكل تلوث الهواء مصدرا رئيسيا من مصادر التعرض للمواد والنفايات الخطرة. وفي عام ٢٠١٧، أصدر المقرر الخاص بيانا يدعو فيه إلى اتخاذ إجراءات عاجلة صارمة من جانب الدول، بما في ذلك سن قوانين بشأن مساءلة الشركات وإنفاذها، لضمان قدرة الناس في جميع أنحاء العالم على التمتع بحقوق الإنسان في الحياة والصحة ضمن بيئات خالية من التلوث^(١٩). وكان الدافع إلى إطلاق هذه الدعوة هو الاستنتاجات التي توصل إليها المقرر الخاص خلال عدة زيارات قطرية، وتقديرات منظمة الصحة العالمية بأن هناك ٧ ملايين حالة وفاة مبكرة بسبب تلوث الهواء، والتحقيقات السابقة في مسألة إعمال حقوق الطفل.

٣٤ - وسلط المقرر الخاص الضوء، خلال الزيارة التي قام بها إلى جمهورية كوريا، على حالة معقّمت أجهزة الترطيب التي جرى تسويقها وبيعها دون إجراء تحقيقات كافية في مخاطرها على الصحة البشرية والحياة (انظر A/HRC/33/41/Add.1). فقد قام المستهلكون، عن غير علم، بإضافة هذا المنتج السام إلى خزانات المياه بأجهزة الترطيب، التي تغطي بشعبية كبيرة جدا في جمهورية كوريا، مما أدى إلى تسمم الهواء الداخلي. وقد شوق هذا المزيج الكيميائي على أساس الافتراض بأنه سوف يعزز الصحة والعافية.

٣٥ - والعدد الفعلي للمتضررين غير معروف، ولا يزال قيد التقييم. وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أقرت الحكومة بوفاة ٩٥ شخصا ومعاناة ٢٢١ شخصا، معظمهم من صغار الأطفال والحوامل والمسنين، من آثار صحية ضارة بعد استنشاقهم لمواد كيميائية خطيرة. ووفقا لمعهد كوريا للصناعة والتكنولوجيا البيئية، سُجل، حتى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ما مجموعه ١٧٩ ٦ من الأفراد

(١٩) أيد البيان لاحقا عدة مقررین خاصین وآخرين وخبراء مستقلين تابعين لمجلس حقوق الإنسان. انظر:

www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?LangID=E&NewsID=21222

المتضررين. ويشمل هذا العدد ١ ٣٥٧ حالة متعلقة بأفراد متوفين^(٢٠). وكان أكبر بائع لمعدات أجهزة الترطيب هذه شركة فرعية في جمهورية كوريا تابعة لشركة صيدلانية من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية كان من المفترض بالتأكيد أن تكون على علم بمخاطر استنشاق مواد كيميائية لا تتوفر أدلة عن آثارها على الصحة أو السلامة، وذلك بغض النظر عن امتثال هذه المواد في ذلك الوقت لقوانين معينة. ولئن اعتذرت بضعة شركات، فإنَّ المكلف بالولاية مازال يشعر بالقلق إزاء عدم كفاية مساءلة الشركات الكيميائية التي باعت المكونات الكيميائية إلى الشركات التي كانت تسوّق معقّمات أجهزة الترطيب هذه.

٣٦ - وخلال الزيارات القطرية المختلفة، كانت مسألة تلوث الهواء الخارجي وآثارها الصحية الضارة، لا سيما على النساء في سن الإنجاب والأطفال وكبار السن، مدعاة للقلق البالغ. وقد لاحظ المقرر الخاص، خلال زيارة قام بها في عام ٢٠١٧، الكيفية التي لا يزال بها تلوث الهواء يورق المملكة المتحدة (انظر A/HRC/36/41/Add.2). وتشير التقديرات إلى حدوث أكثر من ٤٠ ٠٠٠ حالة وفاة مبكرة سنويا في هذا البلد، منها أكثر من ٩ ٠٠٠ حالة في لندن وحدها.

٣٧ - وفي الآونة الأخيرة، سلمت إحدى الأمهات عريضة تضم ١٠٠ ٠٠٠ توقيع وتدعو إلى إجراء تحقيق جديد في وفاة ابنتها الناجمة، حسب اعتقادها، عن تعرّض ابنتها لتلوث الهواء. وقد توفيت إيلا في شباط/فبراير ٢٠١٣ بعد معاناة من ربو شديد ومن نوبات صرع لمدة ثلاث سنوات. وخلال تلك الفترة كانت مستويات تلوث الهواء المحلي فوق الحدود القانونية التي يسمح بها الاتحاد الأوروبي. وحاليا، تتجاوز حدود التعرض المسموح بها للملوثات الهواء بأنواعها في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المستويات التي تُوصي بها منظمة الصحة العالمية. وتُعَدّ هذه القضية مهمة من عدة جوانب، منها الصعوبة التي يواجهها ضحايا تلوث الهواء في إثبات علاقة سببية كافية بين الآثار الصحية والتعرض لتلوث الهواء من أجل الحصول على سبل انتصاف فعالة.

٢ - الأراضي الملوثة

٣٨ - إن الوضع الذي تواجهه أسر الروما والأشكاليا ومصريي البلقان التي سُردت خلال النزاع في كوسوفو والتي آوتها الأمم المتحدة، في الفترة ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠١٣، في مخيمات شُيّدت في أراض قاحلة سامة ملوثة بالرماد، يثير قلق المقرر الخاص. فالجتمعات المحلية المتضررة، بمن فيها الأطفال، ما زالت تعاني من أضرار خطيرة طويلة الأجل على صحتها بسبب التسمم. وما زالت أيضا تعيش في ظروف تسود فيها الصعوبات الاقتصادية والحرمان الاجتماعي، مما يعوق حصولها على الخدمات الطبية المناسبة. ووجه المقرر الخاص رسالة مفتوحة إلى الأمين العام بشأن القرار الذي اتخذته الأمين العام في عام ٢٠١٧ بإنشاء صندوق استثماري مكلف بتنفيذ مشاريع في مجال المساعدة المجتمعية، من شأنه أن يعود بالنفع على الجتمعات المحلية المتضررة، مستفسرا عن التقدم المحرز وعن أداء الصندوق الاستثماري^(٢١). وعلى الرغم من إعراب الدول الأعضاء عن دعمها السياسي، فلم ترد حتى الآن أية

(٢٠) انظر: www.healthrelief.or.kr/home/content/stats01/view.do.

(٢١) انظر: www.ohchr.org/Documents/Issues/ToxicWastes/LetterSGAshkaliEgyptianCommunities.pdf.

مساهمة مالية من المجتمع الدولي. ويطلب المقرر الخاص إلى الأمم المتحدة ودولها الأعضاء حشد الموارد اللازمة دون مزيد من التأخير.

٣ - تلوث المياه وتلويثها

٣٩ - في عام ٢٠١٦، أرسل المكلف بالولاية رسالة مشتركة^(٢٢) إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأصدر بياناً عاماً بالاشتراك مع عدة مكلفين بولايات أخرى بشأن حالة الأطفال الذين يعانون من التلوث بالرصاص في فلينت بولاية ميشيغان وفي أماكن أخرى من البلد^(٢٣). وتثير هذه الحالة قلقاً بالغاً بشأن الإجحاف الناجم عن التلوث والتلويث الذي تتحمله وطأته المجتمعات الفقيرة والأقليات في جميع أنحاء الولايات المتحدة.

٤٠ - وأرسل المقرر الخاص، في نيسان/أبريل ٢٠١٦، عدة مراسلات وأصدر عدة بيانات تتعلق بتلوث المياه الصادرة عن مصنع الفولاذ التابع لشركة Formosa Ha Tinh Steel في فيت نام. وما نجم عن ذلك من تفريغ للملوثات أدى إلى نفوق كميات كبيرة من الأسماك كانت تعتمد عليها المجتمعات المحلية، لتأمين قوتها وكسب رزقها. ومما يبعث على القلق البالغ المضايقات والاحتجاز والسجن الذي تعرضت له العشرات من الصحفيين والمدونين والمدافعين عن حقوق الإنسان بسبب إعرابهم عن قلقهم من آثار التلوث وظروف العمل غير الصحية والحاجة إلى سبل انتصاف فعالة. وقد وجه المقرر الخاص، بالاشتراك مع مكلفين بولايات أخرى، رسائل إلى حكومة فيت نام تناولت جملة أمور من بينها إدانة اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان وصدور أحكام بحقهما، في ما يبدو أنه انتقام من أعمال مشروعة في مجال حقوق الإنسان متصلة بالتلوث الناجم عن تصريف النفايات السامة^(٢٤).

٤ - الإنتاج الزراعي

٤١ - ما فتئ المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء الآثار الناجمة عن مبيدات الآفات والمواد الخطرة الأخرى التي يتم انتاجها واستخدامها في الزراعة، مما يثير القلق من التعرض الناجم عن تلوث الهواء وتلوث المياه وأيضاً من التعرض المباشر لها خاصة من جانب العمال.

٤٢ - ويشكل تعرض الأطفال الذين يستخدمون مبيدات الآفات وغيرها من المواد السامة في العمل، أو يتعرضون لها بشكل آخر، أحد أسوأ جوانب عمل الأطفال. ويشكل ذلك أحد الشواغل الرئيسية التي وجّه إليه انتباه المكلف بالولاية مراراً وتكراراً من خلال حالات حدثت في جميع أنحاء العالم. وثمة شاغل آخر ذو صلة يتمثل في تعرض النساء في سن الإنجاب لمبيدات الآفات وللمواد الكيميائية السامة الأخرى أثناء العمل، وربما خلال المراحل المبكرة من الحمل، ويحدث ذلك في بعض الأحيان حتى قبل أن يعرّفن أنهن حوامل، مما يعرض أطفالهن لخطر أضرار صحية شتى. وقد ورد في مراسلة أخيرة عن

(٢٢) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=18467>. وللاطلاع على الردود الواردة من الدولة انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=32453> و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=33284>.

(٢٣) انظر: www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17139&LangID=E.

(٢٤) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23672>. وللاطلاع على الردود الواردة من الدولة انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34029>.

إنتاج التبغ في زمبابوي^(٢٥) أنّ هناك ١٠ شركات أجنبية على الأقل تقوم بشراء التبغ من مزارع تفيد التقارير بأن الأطفال يقومون فيها باستخدام مبيدات الآفات أو بخلطها^(٢٦). وتوجد مقر شركات التبغ هذه في ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وسويسرا، والصين، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان^(٢٧).

٤٣ - وخلال زيارة قام بها المقرر الخاص مؤخرا إلى سيراليون (انظر A/HRC/39/48/Add.1)، لاحظ أن تقييمات الأثر البيئي لمزرعة تنتج زيت النخيل بكثافة وتملكها وتديرها شركة يقع مقرها في أوروبا، كانت خالية مما يمكن الاستناد إليه المعلومات المهمة عن استخدام مبيدات الآفات وعن كميات هذه المبيدات لتحديد المخاطر البيئية والمهنية المحتملة. وأبلغ المقرر الخاص بأن مبيدات الآفات المستخدمة تشمل مبيدات محظورة في أوروبا وغيرها، وهو يشعر بالقلق إزاء ضعف قدرة الحكومة على رصد الآثار المحتملة لاستخدامها على الصحة والموارد المائية.

٥ - الصناعات الاستخراجية

٤٤ - ما زال المكلف بالولاية ينظر في العديد من حالات الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان الناجمة عن أنشطة الصناعات الاستخراجية. وفي معظم الحالات، هناك روابط قوية عابرة للحدود الوطنية، سواء أكانت تتعلق بالشركات المملوكة للأجانب أو بالموارد التي يجري تجهيزها واستخدامها في سلاسل الإمداد العالمية.

٤٥ - وتوضح هذه الحالات عدم كفاية إجراءات بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان فيما يتعلق بالمواد والنفائيات الخطرة. وفي حالة كارثة ماريانا (التي يشار إليها أيضاً باسم ساماركو أو ريو دوسي)، أثّرت مخاوف بشأن عدم كفاية الجهود الرامية إلى منع ما وصفه البعض بأنه أسوأ كارثة بيئية عرفتها البرازيل. فقد أدى تدفق النفائيات عقب انهيار السد إلى مقتل ما لا يقل عن ١٨ شخصاً وإلحاق الضرر بحياة الملايين من الناس الذين يعيشون على طول حوض نهر ريو دوسي الذي يبلغ طوله ٨٠٠ كيلومتر^(٢٨). وكان المكلف بالولاية منشغلاً بشكل خاص إزاء عدم وجود شفافية من جانب السلطات والشركات في الكشف عن المعلومات الجوهرية فيما يخص الخطر الذي يمثلته السد على المجتمعات المحلية، وإزاء ما صدر لاحقاً دون مبرر من بيانات تفيد بأن تسرب النفائيات لم ينطوي على مخاطر صحية. وما زالت تثار شواغل فيما يتعلق بالجوانب الموضوعية والإجرائية لعملية التسوية والتعويض، بما في ذلك عدم كفاية مشاركة المجتمعات المتضررة وعدم كفاية التقدم المحرز^(٢٩).

(٢٥) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23765>.

(٢٦) انظر قاعدة بيانات المراسلات لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(٢٧) انظر قاعدة بيانات المراسلات لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الرابط التالي: <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

(٢٨) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=14484>.

(٢٩) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=3215> وبالنسبة للرد الوارد من الدولة، انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=2093>.

٤٦ - في عام ٢٠١٦، قام المكلف بالولاية بزيارة غير رسمية إلى بيرو لتقييم حالة السكان الأصليين في الأمازون الذين يعانون منذ عقود من النفايات السمية التي خلفتها شركات النفط في أراضيهم، وهو ما كان موضوع مراسلات عدة من جانب المكلف بالولاية. ولا يزال المقرر الخاص يشعر بالقلق إزاء عدم وفاء شركة Pluspetrol، التي تتخذ من الأرجنتين مقراً لها، بالتزامها بإصلاح التلوث النفطي الذي خلفته والتلوث الذي خلفه سلفها في الرقعة ١٩٢ (المعروفة سابقاً بالرقعة Lot 1 A/B) منذ عقود. وقد تم التوصل إلى اتفاقات جديدة لمواصلة الاستخراج دون استكمال الإصلاح، وهناك حاجة ماسة إلى استبدال خطوط أنابيب نقل النفط، حيث شهدت السنوات الثلاث الماضية وحدها وقوع أكثر من ٥٠ حادث مزعوم لتفتق الأنابيب ومزيد من التلوث.

٦ - الصناعات الكيميائية

٤٧ - ارتبط العديد من مُصنعي المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية والمستحضرات الصيدلانية وغيرها من المنتجات الكيميائية بانتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن سُمية منتجاتها، وعن ظروف العمل غير الآمنة في مرافقها، وعن اتساع نطاق التلوث الذي يلحق بالإنسان جراء التلوث والنفايات التي تصدر عن منتجاتها. وعلى مدى عدة عقود، نمت الصناعات الكيميائية العالمية بمعدلات هائلة، لا سيما في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل^(٣٠). وجلي للعيان ما يخلفه ذلك من ثغرات في الحماية ومن تأثيرات.

٤٨ - وفي عام ٢٠١٥، أسفرت سلسلة من الانفجارات في الصين عن مقتل ما لا يقل عن ١٧٣ شخصاً، وعن إصابة ٧٠٠ بإصابات غير مميتة. فقد تُخزنت كميات كبيرة من المواد الكيميائية الصناعية بالقرب من مناطق سكنية دون علم السكان والسلطات التنظيمية، ولم يكن لدى المسعفين حين دخلوا المبنى أي معلومات عن نوع وكمية المواد الكيميائية المخزنة. ودعا المقرر الخاص إلى تشديد القواعد التنظيمية وإجراءات الإنفاذ، وشدد على الحاجة إلى تعزيز أعمال الحق في الحصول على المعلومات فيما يتعلق بالمواد الخطرة^(٣١).

٤٩ - وتوضح العديد من الحالات صعوبة ضمان سبل الانتصاف الفعال، حتى في أوضح حالات الترابط بين الأنشطة التجارية وتأثيراتها. ففي عام ١٩٨٤، أدى تسرب مواد كيميائية سمية إلى مقتل أكثر من ٦٠٠٠ شخص يعيشون بالقرب من منشأة لإنتاج مبيد آفات سام في بلدة بوبال بالهند. وبعد مرور حوالي ٣٥ سنة على الكارثة، ما زال المكلف بالولاية يتلقى معلومات عن تلوث المياه والموارد الأخرى. ويمثل عدم قدرة المجتمعات المحلية على الوصول إلى سبل انتصاف فعالة وإفلات العديد من الشركات المتورطة في الكارثة من العقاب، بما في ذلك الشركة التي اشترت المنشأة ولكنها تنفي أي مسؤولية عن عملية التنظيف، مثالاً حياً على استغلال معايير أدنى في مجال الحماية في البلدان النامية وعلى المصاعب الكبرى الذي يواجهها الضحايا في سعيهم للوصول إلى سبل انتصاف فعالة.

٥٠ - ورُحِبَ المقرر الخاص بإعلان حكومة الهند في عام ٢٠١٤ أنها ستعيد النظر في الأرقام الرسمية للأشخاص المتضررين من كارثة بوبال وستقدم تعويضات إضافية. غير أن التعويض المالي وحده ليس

(٣٠) انظر: United Nations Environment Programme, Global Chemicals Outlook: Towards Sound Management of Chemicals (Nairobi, 2013).

(٣١) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=15347> و www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16332.

بوسيلة انتصاف فعالة، ولن يوقف الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان الناجمة عن مخلفات بوبال السمية. وبشكل منتظم يحصل المكلف بالولاية على معلومات عن الضحايا الجدد لكارثة بوبال، الذين يولدون كل يوم ويعانون طوال حياتهم من آثار صحية ضارة. وقد دعا المقرر الخاص جميع الأطراف إلى كفالة توفير سبل انتصاف فعالة للضحايا^(٣٢).

٧ - الصناعة التحويلية والمنتجات الاستهلاكية

٥١ - أثّرت أيضاً شواغل بشأن التعرض للمواد الكيميائية السمية في سياق تصنيع المنتجات الاستهلاكية الشائعة واستخدامها والتخلص منها، مثل الإلكترونيات والملابس ومستحضرات التجميل ومنتجات التنظيف والمنظفات المنزلية.

٥٢ - فعلى سبيل المثال، وبعد حملة استمرت ١١ عاماً من أجل العدالة والمساءلة قام بها الضحايا وممثلوهم ومدافعون آخرون عن حقوق الإنسان، وافقت شركة سامسونغ للإلكترونيات مؤخراً على اللجوء إلى التحكيم في قضية ١٥٠-٢٥٠ من العمال المتوفين والمرضى، الذين يزعمون أن صحتهم قد تضررت من التعرض للمواد السمية في أنشطة تصنيع بعض المنتجات الإلكترونية في جمهورية كوريا^(٣٣). وعلى الرغم من أن ذلك يشكل خطوة إيجابية، إلا أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد حالة لشركة واحدة في صناعة واحدة في بلد واحد.

٨ - الإشعاع النووي

٥٣ - تمثل النفايات النووية الناتجة عن الأنشطة العسكرية وإنتاج الطاقة أحد المواضيع المثيرة للقلق في إطار الولاية. وقد قام المقرر الخاص السابق بزيارة إلى جزر مارشال للوقوف على التلوث الناجم عن سنوات من تجارب الأسلحة النووية (انظر A/HRC/21/48/Add.1). كما تطرق المكلف بالولاية الحالي لهذه المسألة خلال زيارة قطرية قام بها مؤخراً إلى كازاخستان، التي فُجرت فيها حوالي ٤٠٠ قنبلة نووية في إطار الاختبارات التي أجراها الاتحاد السوفييتي السابق (انظر A/HRC/30/40/Add.1 و A/HRC/30/40/Add.1/Corr.1).

٥٤ - وبعد مرور سبع سنوات على الكارثة النووية في فوكوشيما باليابان، دخلت إجراءات إعادة الإعمار وتنشيط فوكوشيما مرحلة التنفيذ الكامل، مع إلغاء أوامر الإخلاء في معظم المناطق. وفي مارس/آذار ٢٠١٧، أفيد بأن الدعم المالي للإسكان قد توقف عن الأشخاص اللاجئين من تلقاء أنفسهم، الذين فروا من مناطق أخرى غير مناطق الإخلاء التي حددتها الحكومة.

٥٥ - وفي أعقاب الكارثة النووية، رفعت اليابان من مستوى الإشعاع المقبول للمقيمين في فوكوشيما من ١ ميللي سيفرت في السنة إلى ٢٠ ميللي سيفرت في السنة. وكانت آلية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان قد أوصت بأن تعيد حكومة اليابان المستويات المقبولة من التعرض للإشعاعات إلى تلك التي كانت قائمة قبل كارثة فوكوشيما. وقد أطلع المقرر الخاص الحكومة عن قلقه إزاء الحالة التي

(٣٢) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=19622>، و www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=15335&LangID=A.

(٣٣) انظر: <https://www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23476&LangID=E>، وانظر أيضاً: A/HRC/33/41/Add.1.

يواجهها السكان، بمن فيهم الأطفال والنساء في سن الإنجاب، الذين قد يعودون إلى مناطق ذات مستويات إشعاع أعلى من ١ ميللي سيفرت في السنة، وكذلك إزاء تعرض العمال المشاركين في عملية استصلاح المحافظة^(٣٤). وقد تم الاعتراف مؤخراً بأن وفاة أحد عمال الاستصلاح بسبب سرطان الرئة مردها لتعرضه للإشعاع.

٩ - النفايات

٥٦ - تعد مسألة التخلص من النفايات، لا سيما تصدير النفايات من البلدان الغنية إلى البلدان الفقيرة، عنصراً أساسياً من عناصر الولاية. وربما لا توجد قضية توضح الجراءة المذهلة لبعض الشركات على استغلال المجتمعات الضعيفة تماماً مثل قضية السفينة "بروبو كوالا" (Probo Koala). فقد تعاقد مالكو السفينة، التي هي بالأساس منشأة للصناعة التحويلية، مع شركة لا سمعة لها من أجل التخلص من نفاياتها السمية، لأنها لم يتمكنوا من العثور على سعر مناسب في أوروبا. وقد تم التخلص من النفايات في وسط مدينة أبيدجان بكوت ديفوار وفي المناطق المحيطة بها، أثناء الليل، مما أسفر عن مقتل قرابة ٢٠ شخصاً، وخلف عشرات الآلاف ممن يطلبون المساعدة الطبية بسبب تعرضهم للنفايات السمية (انظر A/HRC/12/26/Add.2).

٥٧ - وفي إطار هذه الولاية، جرى النظر على مدى سنوات عدة، ومن خلال التقارير السابقة والزيارات القطرية، في الظروف المحيطة بتصدير السفن المنتهية الصلاحية بغرض إعادة تدويرها والتخلص منها (تكسير السفن) (انظر A/HRC/12/26). فعلى سبيل المثال، لا يسمح الاتحاد الأوروبي بتفكيك السفن العملاقة ذات المواد السامة مباشرة على شواطئه وبواسطة عمال سيئي التجهيز؛ غير أن الثغرات القانونية في القواعد التنظيمية للاتحاد الأوروبي بشأن إعادة تدوير السفن تتيح مواصلة استغلال هذا المعيار المزدوج في بعض أفقر المجتمعات في العالم.

٥٨ - وخلال زيارة قطرية أجريت مؤخراً إلى الدانمرك (انظر A/HRC/39/48/Add.2، يصدر قريباً)، بُه المكلف بالولاية إلى حالات تورطت فيها شركة الشحن البحري الدانمركية "مايرسك"، التي يرى المقرر الخاص أنها كانت في مرحلة ما من بين الشركات الرائدة في مجال إعادة تدوير السفن بصورة مسؤولة. فقبل عدة سنوات، كانت الشركة تتبع سياسة تحظر تكسير السفن على الشواطئ في آسيا تحت ظروف بغضضة، وهي سياسة عكستها للأسف في الآونة الأخيرة لأسباب تبدو غير مبررة. وفي حالة بعينها، وصلت سفينة مشعة مسجلة في المملكة المتحدة، تحمل اسم North Sea Producer، وتشارك في ملكيتها الشركة البرازيلية أودبريشت (Odebrecht)، إلى بنغلاديش عن طريق المملكة المتحدة لتفكيكها على الشواطئ من قبل عمال يعوزهم التدريب والتجهيز والإشراف، وهو ما يشكل خطراً كبيراً على حقوق المجتمعات والعمال المحليين^(٣٥).

(٣٤) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23025>

و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=23923>

وبالنسبة للرد الوارد من الدولة، انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=33521>

و <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=34302>

(٣٥) انظر قاعدة بيانات المراسلات لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الرابط التالي:

<https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>

٥٩ - كما لا تزال مسألة مدافن النفايات الحضرية والتهديدات التي تشكلها على الحياة والصحة تُثار مع المكلف بالولاية. فخلال بعثته إلى سيراليون، أعرب المقرر الخاص عن انزعاجه من وجود مدفن نفايات كبير في قلب فريتاون، التي تعتبر المدينة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في البلد. وقد شاهد النساء والأطفال، الذين يعيشون داخل منطقة مدفن النفايات، يأكلون لحوم الحيوانات التي يحتمل أنها كانت تتغذى على نفايات سمية؛ وشاهد الأنشطة غير الرسمية لجامعي النفايات الذين يخاطرون بصحتهم وحياتهم وهم يتسلقون أكواما من النفايات بغية استخراج الخردة لإعادة تدويرها واستعادتها. وشجع المجتمع الدولي على دعم سيراليون في معالجة المشاكل الناجمة عن أنماط الاستهلاك والإنتاج العالمية غير المستدامة^(٣٦).

ثالثاً - تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وحماية حقوق الإنسان من التعرض للمواد السمية

٦٠ - ضمن أهداف التنمية المستدامة، يُشار إلى مسألة التعرض للمواد والنفايات الخطرة في جميع أجزاء نصوص هذه الأهداف، وإن لم يكن ذلك بالشكل البارز الذي يمكن توقعه بالنظر إلى حسامة المسألة. فالمواد والنفايات الخطرة مرتبطة بجميع الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، غالباً ما يتحمل الأشخاص الذين يعانون من الفقر (المهدف ١) عبء التلوث السام، في حين أن هناك حاجة إلى تخفيض مستويات التعرض لتحقيق الغايات المتعلقة بالصحة (المهدف ٣). كما أن الاستهلاك والإنتاج المسؤولين يعتمدان على الحد من إطلاق المواد الكيميائية والنفايات في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة (المهدف ١٢)، في حين يتطلب العمل الآمن حماية العمال من التعرض للمواد الخطرة أثناء العمل (المهدف ٨). ويتضمن المهدف ٢ كفالة الوصول إلى الغذاء المأمون، بينما يتضمن المهدف ٦ تحسين جودة المياه عن طريق التقليل إلى أدنى حد من إطلاق المواد الكيميائية والمواد الخطرة.

٦١ - ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وبوجه خاص لتخفيف عبء الأمراض غير المعدية، يجب على الدول والشركات أن تمنع تعرض البشر للمواد الخطرة وتقلل منه إلى أدنى حد. ولكن، بعيداً عن الأهداف، تقع مسألة الحماية من التعرض على عاتق جميع الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. وكما هو مبين أدناه، هناك فرصتان متاحان أمام الدول للمساعدة في كفالة العمل الجماعي.

ألف - إطار ما بعد عام ٢٠٢٠ المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات السمية

٦٢ - تشهد معدلات المرض والإعاقة والوفاة على أن حماية صحة الإنسان من التعرض للمواد الخطرة تشكل تحدياً عالمياً يتطلب عملاً عاجلاً على الصعيد العالمي. ومن الأمور الأساسية لإنجاز هذا العمل التحكم عالمياً في المواد الكيميائية ومبيدات الآفات السمية طوال دورة حياتها من أجل حماية حقوق الإنسان وكفالة الاستدامة.

٦٣ - ولقد انحصرت الجهود على مدى السنوات القليلة الماضية بشكل كبير في مجموعة من المعاهدات الضيقة النطاق بشأن مواد محددة ومراحل معينة من النشاط الصناعي. وعلى مر السنين، تطورت

(٣٦) انظر: www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/ToxicWastes/Pages/Visits.aspx.

المعاهدات العالمية بشأن "المواد الكيميائية والنفايات" لتصبح الصكوك العالمية الرئيسية التي تعنى بالصحة البيئية فيما يتعلق بالتلوث والمواد الكيميائية والنفايات السمية. وهناك مجال واسع لمواصلة تنفيذها.

٦٤ - ومع ذلك، وحتى في حالة التنفيذ بالكامل، يظل نطاق الاتفاقات العالمية القائمة بشأن المواد السمية يتسم بالنقص الفادح فيما يتعلق بحماية الصحة البشرية من الغالبية العظمى من المواد الخطرة التي تثير شواغل عالمية. فهناك أقل من ١٠ في المائة من المواد الكيميائية الصناعية والزراعية، المعروفة بتسببها ضمنيًا في مخاطر صحية، يتم تنظيمها خلال دورة حياتها بموجب هذه الصكوك القائمة^(٣٧). وحتى لو تم تنفيذ الاتفاقيات القائمة بالكامل، فإن آلاف المواد الكيميائية موضع الاهتمام العالمي لن تقع ضمن نطاقها.

٦٥ - وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢، أقرت الدول بالحاجة إلى وضع إطار على الصعيد العالمي من أجل تحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية. وتم إنشاء النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في عام ٢٠٠٦، بهدف سد النقص في الحماية الناجم عن الفسيفساء الحالية من المعاهدات العالمية الخاصة بالمواد الكيميائية والنفايات، التي تغفل الآلاف من المواد الخطرة. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في إطار النهج الاستراتيجي، يبدو أن هناك إجماعاً على أننا مازلنا بعيدين عن تحقيق حتى أقل التعريفات طموحاً فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٦٦ - وهناك حاجة ملحة لوضع إطار عالمي أقوى وأكثر شمولاً لحماية الصحة البشرية من بيئة سمية، يرمي إلى المساعدة في ردّ المظالم الناتجة عن معايير الحماية المتباعدة بين البلدان. والحلول موجودة لمنع التعرض للمواد السمية والحد منه، ولكن هناك حاجة إلى تعاون دولي ومعايير عالمية قوية للتأكد من أن هذه الفرص القائمة تكفل التنمية المستدامة وتحمي حقوق الإنسان.

٦٧ - ومن المقرر أن تنتهي ولاية النهج الاستراتيجي في عام ٢٠٢٠. وهذا يتيح فرصة لصياغة اتفاق ذي مغزى بشأن الصحة البيئية، يحمي الناس من التعرض للمواد السمية الموجودة في الملوثات من المياه والأغذية والهواء، وكذلك في المنتجات الاستهلاكية من قبيل الأثاث ومستحضرات التجميل ومواد البناء ولعب الأطفال. وهذه الفرصة أساسية في أعمال العديد من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

٦٨ - ويقدم المقرر الخاص توصيات لإطار ما بعد عام ٢٠٢٠ (الإطار المستقبلي) بشأن المواد الكيميائية والنفايات السمية، التي من شأنها في رأيه أن تعزز قدرة المجتمع العالمي على حماية حقوق الإنسان من آثار التعرض للمواد السمية.

١ - اشتراط اوضع الدول نظاماً وطنية فعالة

٦٩ - بموجب إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية لعام ٢٠٠٦، الذي يشكل جزءاً من النهج الاستراتيجي، تقرر كافة الدول ومؤسسات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني صراحة بأن التعرض للمواد الكيميائية السامة والنفايات الخطرة يمثل مسألة من مسائل حقوق الإنسان. والتزمت هذه الجهات "باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وسلامة النظم الإيكولوجية وسد الثغرة بين الواقع القائم وبين تطلعاتنا لدفع الجهود الدولية من أجل تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية".

(٣٧) وهذا يمثل تقدماً متحفظاً للغاية يستند إلى التصنيفات القائمة. فالآلاف من المواد الكيميائية الصناعية لم يتم تقييمها وتصنيفها بشكل وافٍ فيما يتعلق بالأخطار الصحية التي قد تسببها.

٧٠ - ولا يتناول هذا البيان الهام إلا جانباً واحداً من جوانب واجب الدولة بموجب قانون حقوق الإنسان، وهو واجب احترام حقوق الإنسان. بيد أن واجب الدول لا يقتصر على الامتناع عن التدخل في التمتع بالعديد من حقوق الإنسان التي قد تتأثر بالمواد الكيميائية والنفايات السامة أو الحد منه فحسب، وإنما يشمل أيضاً حماية هذه الحقوق بشكل فعال ضد الانتهاك أو الإساءة من قبل أطراف ثالثة، بما في ذلك مؤسسات الأعمال. وواجب حماية حقوق الإنسان هذا وارد بوضوح في المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان التي أقرها مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١.

٧١ - ويقع على كل دولة التزام قائم بموجب القانون الدولي بأن تضع نظماً فعالة سارية لحماية الناس من التعرض للمواد السامة. وبحكم التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية بحماية الحق في الحياة والصحة والمياه المأمونة والغذاء المأمون والسكن اللائق وظروف العمل الآمنة والصحية، من بين أمور أخرى، يقع على كل دولة التزام بأن تضع نظماً للوقاية من التعرض للمواد السامة وتقلل منه.

٧٢ - فعلى سبيل المثال، تعترف أكثر من ١٩٠ دولة بالحق في الصحة في معاهدة أو أكثر من معاهدات حقوق الإنسان^(٣٨). وبموجب هذا الحق، يقع على الدول التزام باتخاذ خطوات نحو "وقاية السكان والحد من تعرضهم للمواد الضارة، مثل الأشعة والمواد الكيميائية الضارة... التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على صحة الإنسان"^(٣٩). وعلاوة على ذلك، يتعين على الدول أن تعتمد تدابير إيجابية لحماية الحق في الحياة^(٤٠)، بما في ذلك اتخاذ تدابير فعالة للوقاية والحماية من حدوث مخاطر تهدد حياة البشر (انظر E/CN.4/Sub.2/1994/9/Corr.1 و E/CN.4/Sub.2/1994/9، الفقرة ١٧٥). ويجب أن تتخذ الدول كل التدابير الممكنة لتخفيض وفيات الأطفال وزيادة المتوسط العمري المتوقع، ولا سيما باتخاذ تدابير للقضاء على سوء التغذية والأوبئة^(٤١). وتنص اتفاقية حقوق الطفل نصاً صريحاً على التزام الدول بحماية صحة الأطفال من التلوث والتلويث.

٧٣ - وفي إطار النهج الاستراتيجي، اتفقت الجهات المشاركة من الدول ومؤسسات الأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على مجموعة تتألف من ١١ عنصراً أساسياً من نظام وطني معني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل منع التعرض للمواد السامة والحد منه. وهذه العناصر الأساسية، بما في ذلك التشريع والتنظيم والإنفاذ، ضرورية لاحترام الحق في الحياة والصحة، من بين أمور أخرى، وحمايتها وإعماله.

٧٤ - ومع ذلك، لا يتضمن إطار السياسة العامة للنهج الاستراتيجي أي التزام بأن تضع الدول نظماً من هذا القبيل، ولا يزال العديد من الدول يفتقر إلى نظم فعالة لحماية الأرواح والصحة من التعرض للمواد السامة. وهذا النظام الوطني ليس اختياريًا أو ترفاً، وإنما هو واجب من واجبات الدولة الضرورية والأساسية. وينبغي أن يتضمن الإطار المستقبلي للمواد الكيميائية والنفايات التزاماً صريحاً على الدول بوضع نظم فعالة للحماية من التعرض للمواد السامة.

(٣٨) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، ودستور منظمة الصحة العالمية.

(٣٩) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٤ (٢٠٠٠).

(٤٠) اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٦ (١٩٨٢) بشأن الحق في الحياة، الفقرة ٥.

(٤١) انظر اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، التعليق العام رقم ٦ (١٩٨٢)، الفقرة ٥. وبينما تذكر اللجنة أنه من "المستصوب" أن تتخذ الدول كل التدابير الممكنة، فإن ثمة براهين أقوى بكثير الآن على أنه يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لاحترام الحقوق المعنية وحمايتها وإعماله.

٢ - آلية الاستعراض الدوري

٧٥ - الحكومة الرشيدة أمر أساسي لتحقيق الصحة البيئية على جميع المستويات، والعناصر الأساسية للحكومة الرشيدة هي مبادئ الشفافية والمساءلة^(٤٢).

٧٦ - ويُنتقد النهج الاستراتيجي، عن وجه حق، بسبب آليته غير المرضية للإبلاغ عن الجهود الوطنية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية واستعراضها^(٤٣)، بما أنه "لا توجد مؤسسة مسؤولة عن ممارسة الرقابة الاستراتيجية والرصد فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية والنفايات"^(٤٤). فالإحصاءات المتعلقة بتقديم التقارير تكشف عن معدلات إبلاغ محدودة من الدول^(٤٥). وتمنع هذه الآليات الضعيفة في مجال الإبلاغ والاستعراض القيام بأدوار إشرافية أو رقابية ضمن الهيكل الحالي للنهج الاستراتيجي لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠^(٤٦). وبسبب عدم المساءلة جزئياً، تتردد الدول في تخصيص موارد كبيرة للنهج الاستراتيجي منذ إنشائه في عام ٢٠٠٦.

٧٧ - وعلى الرغم من أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية تشكل غاية في إطار أهداف التنمية المستدامة، فإن عملية استعراض الأهداف لا تعالج مشكلة عدم كفاية مراقبة ورصد النهج الاستراتيجي إذا استمر العمل به بعد عام ٢٠٢٠، أو أي إطار مستقبلي للمواد الكيميائية والنفايات. وثمة مخاوف من أن يستند هيكل متابعة الأهداف واستعراضها إلى مراجعات وطنية طوعية وإرشادات ميسرة خاضعة لاستعراض الأقران^(٤٧). ثم إن العملية تفتقر إلى التمثيل والمشاركة الكافيين للمجتمع المدني، حيث يقوم الممثلون الذين تعينهم الحكومة بإجراء عمليات الاستعراض في المقام الأول^(٤٨). وعلاوة على ذلك، لا

Tuula Honkonen and Sabaa A. Khan, *Chemicals and Waste Governance Beyond 2020: Exploring Pathways for a Coherent Global Regime* (Nordic Council of Ministers, Copenhagen, 2017), p. 32

(٤٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٥٦ و ٥٨.

(٤٤) المرجع نفسه، الصفحة ٧٥.

(٤٥) International expert and stakeholders workshop on integrated national implementation of the Sustainable Development Goals and international chemicals and waste agreements, presentation by Tatiana Terekhova, Carolyn Vickers and Brenda Koekkoek on indicators of progress and monitoring, Geneva, 11-13 April 2016

(٤٦) Center for Governance and Sustainability, University of Massachusetts Boston, "Options for effective governance of the beyond-2020 framework for sound management of chemicals and waste: lessons from other regimes", Strategic Approach to International Chemicals Management, second meeting of the intersessional process considering the Strategic Approach and the sound management of chemicals and waste: beyond 2020, document SAICM/IP.2/INF.14, annex, p. 6. متاح من خلال الرابط التالي: www.saicm.org/Portals/12/documents/meetings/IP2/IP_2_INF_14_Governance_CGS_f.pdf وانظر أيضاً: Geneva Academy of International Law and Human Rights, research brief, May 2018 www.geneva-academy.ch/joomlatools-files/docman-files/Research%20Brief%20Economic,%20Social%20and%20Cultural%20Rights%20and%20SDGs.pdf متاح من خلال الرابط التالي:

(٤٧) المرجع نفسه.

(٤٨) Center for Governance and Sustainability, SAICM/IP.2/INF.14, annex

تستفيد الدول من التوصيات الخاصة ببلدان معينة، والتي يمكن أن تقدم اقتراحات مصممة خصيصاً بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتدابير لتحسين إدارة المواد الكيميائية في ضوء الظروف الوطنية^(٤٩).

٧٨ - ومما يعزز الحاجة إلى آليات الإبلاغ والاستعراض الدورية أن المعاهدات الدولية للحماية من التعرض للمواد والنفايات الخطرة تفتقر إلى آليات فعالة للإبلاغ والامتثال والاستعراض. ولا تزال بلدان عديدة لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ^(٥٠). ولوحظ مؤخراً أن ما نسبته ٦٠ في المائة من الدول لا تفي بمتطلبات الإبلاغ بموجب اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة^(٥١). ولا توجد آلية للامتثال في اتفاقية استكهولم ولا في اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية، أما شروط اتفاقية بازل فتعتبر ضعيفة.

٧٩ - وسيساعد التقييم الدوري للجهود التي تبذلها الدول والجهات الفاعلة من غير الدول فيما يتعلق بإدارة المواد الكيميائية ضمن إطار مستقبلي بشأن المواد الكيميائية والنفايات على كفالة إحراز تقدم صوب إدارة المواد الكيميائية على نحو سليم، وبالتالي أعمال حقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة^(٥٢). وقد يساعد وجود آلية مساءلة من هذا القبيل ضمن الإطار المستقبلي على تعبئة الموارد من الجهات المانحة. بيد أن آلية المساءلة تقتضي وجود التزامات واضحة تقع على الدول ضمن الإطار المستقبلي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات، مثل الالتزامات بوضع أنظمة وطنية فعالة، وعرض خطط عمل وطنية، والقيام بتحديثات دورية لاستعراض التقدم الوطني صوب تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٨٠ - وفي هذا الصدد، يعتقد المقرر الخاص أن اعتماد نظام مماثل للاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان سيكون له فائدة كبيرة للإطار المستقبلي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات^(٥٣). فالاستعراض الدوري الشامل هو عملية إبلاغ واستعراض فريدة من نوعها وشاملة وعالمية تنطوي على استعراض لأداء جميع الدول الأعضاء بموجب عدة معاهدات مختلفة لحقوق الإنسان يتسم بالموضوعية وعدم المواجهة، مع اتباع نهج تشاركي شامل ومتعدد أصحاب المصلحة^(٥٤). والنظام الدولي للمواد السامة مشابه للنظام المتعلق بحقوق الإنسان من حيث إن كل منهما يتألف من عدة صكوك دولية فردية ذات طابع قانوني متفاوت الدرجات. ويمكن أن يؤدي إنشاء استعراض دوري ضمن الإطار المستقبلي للمواد

(٤٩) Geneva Academy, research brief, p. 3.

(٥٠) الأمم المتحدة، تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٧ (نيويورك، ٢٠١٧).

(٥١) ChemicalWatch, "International treaties: monitoring compliance" (June 2015)، متاح في الموقع الشبكي التالي: <https://chemicalwatch.com/24151/international-treaties-monitoring-compliance>.

(٥٢) Honkonen and Khan, *Chemicals and Waste Governance Beyond 2020*, p. 32.

(٥٣) اقترح مركز الحوكمة والاستدامة في آذار/مارس ٢٠١٨ هذه الفكرة (انظر: SAICM/IP.2/INF.14، المرفق) وغيره. فيما يتعلق بتطبيق استعراض الأقران في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، انظر: Ana Maria Ulloa, Kurt Jax and Sylvia I. Karlsson-Vinkhuyzend, "Enhancing implementation of the Convention on Biological Diversity: a novel peer-review mechanism aims to promote accountability and mutual learning", *Biological Conservation*, vol. 217 (January 2018), pp. 371-376.

(٥٤) انظر مجلس حقوق الإنسان، الاستعراض الدوري الشامل من خلال الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx.

الكيميائية والنفايات إلى إقامة أوجه تآزر بين مختلف مبادرات الأمم المتحدة، بما في ذلك آلية متابعة أهداف التنمية المستدامة واستعراضها^(٥٥).

٨١ - وفي إطار عملية لاستعراض الأقران للمواد الكيميائية والنفايات مماثلة للاستعراض الدوري الشامل، ستعلن كل دولة عن الإجراءات المتخذة لوضع أنظمة فعالة فيما يتعلق بالمواد الكيميائية السامة والنفايات تفي بالتزاماتها الدولية^(٥٦). ويمكن للدول أن تقدم تقريراً عن الإجراءات المتخذة من أجل الحد من التعرض للمواد السامة، ويمكن للدول والجهات صاحبة المصلحة الأخرى أن تقيم هذه الخطوات وتقدم توصيات من أجل التحسين والمتابعة.

٨٢ - وعلى الرغم من أن الاستعراض الدوري الشامل هو عملية استعراض للأقران تقوم بها الدول، فإن مشاركة مختلف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، تُعتبر عنصراً حاسماً من عناصر الآلية. ويستند الاستعراض إلى ثلاث فئات من الوثائق: التقرير الوطني للدولة المعنية، الذي يعد من خلال عملية تشاور واسعة على المستوى الوطني مع جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة؛ وموجز بالمعلومات المتعلقة بتفاعل الدولة مع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والإجراءات الخاصة الواردة في وثائق الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة؛ والمعلومات الواردة من الجهات صاحبة المصلحة الأخرى^(٥٧). ويتوافق النهج التشاركي للاستعراض الدوري الشامل بدرجة كبيرة مع الطابع التشاركي للنهج الاستراتيجي.

٨٣ - وساعد الاستعراض الدوري الشامل على تعزيز التنسيق على المستوى الوطني، من خلال إشراك مختلف الكيانات الحكومية في آليات التنسيق الوطنية للإبلاغ والمتابعة^(٥٨). ويتجلى نجاح الاستعراض الدوري الشامل من خلال تحقيق نتائج ملموسة على الصعيد الوطني، حيث تستفيد المبادرات الإنمائية الوطنية^(٥٩) من توصياته، على سبيل المثال من خلال الإصلاحات القانونية والإجراءات الوطنية أو خطط التنفيذ^(٦٠). ويكتسي هذا التنسيق بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة والتجارة والزراعة والبيئة، أهمية بالغة فيما يتصل بحماية الصحة والبيئة من المواد السامة.

٨٤ - وتتمثل النواتج الرئيسية لعملية الاستعراض الدوري الشامل في الاستنتاجات والتوصيات والالتزامات الطوعية للدولة المعنية التي تسهم مجتمعة في استراتيجيات التنفيذ الوطنية وتوفر أساساً لتحسين الأداء على الصعيد الوطني^(٦١). وقد تتيح هذه التوصيات تبين مسائل رئيسية وتقدم توجيهات

(٥٥) Geneva Academy, research brief.

(٥٦) انظر مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل من خلال الرابط التالي: www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/UPRMain.aspx.

(٥٧) قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، المرفق.

(٥٨) مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والثلاثون، حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان.

(٥٩) Danish Institute for Human Rights, "Human Rights in Follow-up and Review of the 2030 Agenda for Sustainable Development" (Copenhagen, May 2016), p. 34.

(٦٠) مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والثلاثون، حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان.

(٦١) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، المرفق، الفقرتين ١ و ٤. وانظر أيضاً Geneva Academy, research brief, p. 3.

من أجل التنفيذ^(٦٢). وتدعم المتابعة لأنها تعالج الثغرات الحرجة في التنفيذ الناشئة في ضوء التزامات حقوق الإنسان القائمة والسياق الوطني^(٦٣) والالتزامات السياسية من خلال الدورات السابقة للاستعراض الدوري الشامل^(٦٤). وبما أن الدول مطالبة بالإبلاغ عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات السابقة، فإن عملية الاستعراض الدوري تشجع على التطوير التدريجي في المجالات التي يتبين أنها تحتاج إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات بشأنها. وينبغي أن يتضمن الإطار المستقبلي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات هيكلًا يتيح تقديم توصيات خاصة بدول محددة.

٨٥ - ولا يشمل نظام الاستعراض الدوري الشامل صراحة مسؤولية مؤسسات الأعمال عن احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، على الرغم من أن المسؤولية عن تنفيذ التوصيات في إطار الاستعراض تقع في المقام الأول على عاتق الدولة، فإن الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة مسؤولة أيضًا عن تنفيذ الالتزامات ذات الصلة^(٦٥). ويتيح هذا تحميل المسؤوليات لمؤسسات الأعمال المتصلة بالدولة المعنية، بما في ذلك المسؤوليات المتصلة بالتعرض للمواد الكيميائية السامة، التي يمكن أن تكون ثمة فائدة من التشديد عليها في آلية مساءلة من هذا القبيل.

٣ - تحديث تعريف المادة الكيميائية "التي تثير شواغل عالمية"

٨٦ - المواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية، اليوم، هي المواد الكيميائية الصناعية السامة ومبيدات الآفات الخطرة التي تستخدمها وتنتجها وتوفرها سلاسل الإمداد العالمية. وينبغي أن تدرك الدول أن "المواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية" هي مواد تشمل دورة الحياة الكاملة للمواد السامة التي تستخدمها وتنتجها وتوفرها سلاسل الإمداد العالمية، بالإضافة إلى المواد التي تقطع مسافات كبيرة عبر البيئة والأنواع المهاجرة.

٨٧ - ويسفر إنتاج المواد السامة واستخدامها وتوفيرها في سلاسل الإمداد العالمية عن آثار عابرة للحدود. وكثيرًا ما تستخدم المواد الكيميائية الصناعية في سلاسل الإمداد الدولية لتصنيع المنتجات المعدة للتصدير، مثل المنسوجات والإلكترونيات والأثاث ومواد البناء ومبيدات الآفات الخطرة المستخدمة لإنتاج الأغذية وغيرها من المنتجات الاستهلاكية في بلدان أخرى. وفي كثير من الأحيان يجري الاتجار عبر الحدود بهذه المواد الكيميائية الصناعية ومبيدات الآفات نفسها. وغالبًا ما تكون هذه المواد منتجات ثانوية سامة ناجمة عن الاستهلاك والإنتاج، سواء من استخراج الموارد الطبيعية مثل الفلزات والمعادن والنفط، أو من توليد الطاقة، أو من التخلص من النفايات.

٨٨ - بيد أن الغالبية العظمى من المواد الكيميائية السامة ذات الآثار العابرة للحدود مستثناة من إطار التدابير العالمية لأنها لا تقطع مسافات طويلة عبر الوسائط البيئية. فعلى سبيل المثال، تستلزم معايير إدراج مادة بموجب اتفاقية استكهولم لعام ٢٠٠١ أدلة تثبت الانتقال البيئي بعيد المدى عن طريق الرياح أو المياه

(٦٢) مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان "حقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، متاح من خلال الرابط التالي: [www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/SDGs 2030 Agenda.pdf](http://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/UPR/SDGs%202030%20Agenda.pdf).

(٦٣) قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، الفقرة ٥ (هـ) وقرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، الفقرة ٣.

(٦٤) مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والثلاثون، حلقة النقاش السنوية الرفيعة المستوى المتعلقة بتعميم مراعاة حقوق الإنسان.

(٦٥) قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥، المرفق، الفقرة ٣٣.

أو الأنواع المهاجرة^(٦٦). ونتيجة لذلك، ربما تُستثنى من نطاق الاتفاقية الآلاف من المواد السامة التي لا تتحلل بسهولة والتي تتراكم داخل الأعضاء الداخلية للبشر وفي الأحياء البرية. وتشكل العديد من هذه المواد تهديدا خطيرا لا لزوم له لحقوق كثيرة من حقوق الإنسان. وقد ورد مؤخرا في اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق لعام ٢٠١٣ تفسير مما وضيق لما يشكل مادة تثير شواغل عالمية^(٦٧).

٨٩ - وهذا المنظور البالي والضيق إلى حد كبير لما يشكل مادة كيميائية تثير شواغل عالمية هو منظور يمكن من استغلال العمال والمجتمعات المحلية، ولا سيما في البلدان النامية والاقتصادات الناشئة التي تنتج الكثير من المنتجات التي تُستهلك في العالم. ولا تزال سلاسل الإمداد العالمية المعقدة وغير الشفافة تستغل المعايير المتدنية المتبعة فيما يتصل بالصحة البشرية وحماية البيئة، مما يؤدي إلى انتشار انتهاكات حقوق الإنسان.

٤ - آلية للتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية

٩٠ - يمتد نطاق الواجبات والمسؤوليات المتعلقة بمنع التعرض للمواد السمية إلى ما وراء الحدود. وينبغي أن يُعتبر نقل المنتجات السمية عبر الحدود إلى بلدان ذات مستويات أدنى من الحماية والتخلص منها فيها شكلا من أشكال الاستغلال إذا لم تُتخذ تدابير معقولة لحماية الأشخاص المعرضين للخطر.

٩١ - وتشمل التدابير المعقولة المعايير العالمية لإنتاج المواد الخطرة واستخدامها والتخلص منها. بيد أن الدول تعمدت استبعاد العديد من المواد الكيميائية المثيرة للشواغل من نطاق المعاهدات القائمة، مما حال دون وضع معايير عالمية بشأن الآلاف من المواد السمية التي لا تزال تُستخدم في جميع أنحاء العالم. وقد أتاح هذا الأمر نقل المنتجات السمية عبر الحدود إلى بلدان ذات مستويات أدنى من الحماية والتخلص منها فيها، مما طرح تحديات باهظة الكلفة أمام الدول ومؤسسات الأعمال التجارية لتعقب سلاسل الإمداد بُغية ضمان عدم الإساءة إلى حقوق العمال والمجتمعات المحلية من جراء التعرض للمواد السمية.

٩٢ - وهنالك مخاوف كبيرة من أن شركات مختلفة تقوم باستغلال العمال، ولا سيما الأطفال في بعض البلدان، بتعريضهم إلى مخاطر المواد السمية التي لا تسمح بتعرض العمال لها في بلدانها الأصلية. ويشكل تعريض الأطفال للمواد السمية في مكان العمل أمرا لا يمكن الدفاع عنه. والدول ملزمة باتخاذ تدابير معقولة لمنع وتقليل حالات التعرض للمواد السمية التي تقع خارج أراضيها والتي تؤدي إلى انتهاك الحقوق السارية بسبب أنشطة الكيانات التجارية التي يمكن للدول ممارسة الرقابة عليها وتوقعها على نحو معقول^(٦٨). وهناك العديد من المواد السمية التي ينبغي أن تخضع للحظر أو التقييد على الصعيد العالمي والتي لا تزال تُنتج وتُستخدم في سلاسل الإمداد العالمية على الرغم من مخاطرها المعروفة جيدا على الحياة والصحة والتنمية ورغم توافر بدائل أكثر أمانا. وينبغي وضع صك دولي للتخلص تدريجيا من هذه المواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية.

٩٣ - ودعا مقرررون خاصون إلى إبرام معاهدة لحظر إنتاج واستخدام مواد وفئات من مواد معينة تشكل مخاطر جسيمة ولا داعي لها في كثير من الحالات. فعلى سبيل المثال، خلص كل من المقررة الخاصة المعنية بالحقوق في الغذاء والمكلف بهذه الولاية، في تقريرهما بشأن آثار مبيدات الآفات المستخدمة في إنتاج

(٦٦) اتفاقية استكهولم، المرفق دال.

(٦٧) اتفاقية ميناماتا، الديباجة.

(٦٨) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٤ (٢٠١٧)، الفقرات ٣٠-٣٢.

الأغذية والإنتاج الزراعي على العمال والمجتمعات المحلية، إلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعمل على وضع معاهدة شاملة وملزمة لتنظيم مبيدات الآفات الخطرة طوال دورة حياتها، مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان (انظر A/HRC/34/48). وأوصيا بأنه ينبغي لهذا الصك أن: (أ) يهدف إلى إزالة المعايير المزدوجة القائمة بين البلدان التي تُلحق أضرارا شديدة بالبلدان التي تكون أنظمتها التنظيمية أضعف؛ (ب) يرسم سياسات للحد من استخدام مبيدات الآفات في جميع أنحاء العالم ويضع إطارا لخطر المبيدات الشديدة الخطورة والتخلص منها تدريجيا؛ (ج) يُعزز الإيكولوجيا الزراعية؛ (د) يُحمّل المنتجين المسؤولية الكاملة عن مبيدات الآفات (المرجع نفسه). وحث المكلف بهذه الولاية وسلفه أيضا المجتمع العالمي على وضع معاهدة عالمية بشأن المواد الكيميائية الصناعية السمية (انظر على سبيل المثال، A/HRC/21/48، و A/HRC/36/41/Add.1، و A/HRC/33/41/Add.2، و A/HRC/39/48/Add.2 (سيصدر قريبا)).

٩٤ - وينبغي للدول أن تغتتم فرصة المناقشات الجارية من أجل وضع صك عالمي جديد بحلول عام ٢٠٣٠ يكفل تحديد المواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية وبدء عملية التخلص منها تدريجيا أو تقييدها بشكل فعال.

٥ - إيلاء مزيد من الاهتمام إلى كل من الأثر الجنساني المترتب على التعرض للمواد السمية وأثره غير متناسب على الأطفال

٩٥ - تشكل المساواة وعدم التمييز مبدئين أساسيين في قانون حقوق الإنسان^(٦٩). فجميع البشر متساوون، وبموجب هذه المساواة والكرامة المتأصلة في كل شخص، لا بد أن يحظى الجميع بالقدر نفسه من الحماية من المواد السمية. وتترتب على الدول، بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، واجبات سامية بحماية الأشخاص الذين يتضررون على نحو غير متناسب من التعرض للمواد السمية.

٩٦ - وتولّد الفروق البيولوجية القائمة بين الرجل والمرأة، مثل الفروق الفسيولوجية والهرمونية، درجات تأثر متفاوتة بالتعرض للمواد الكيميائية السمية^(٧٠). فمن المرجح أن يخزن جسم المرأة مستويات أعلى من الملوثات البيئية في أنسجته مقارنة بجسم الرجل. وخلال فترات الحمل والرضاعة وانقطاع الحيض، يشهد جسم المرأة تغييرات قد تزيد من قابلية إصابتها بالآثار الصحية الناجمة عن التعرض للمواد السمية. وعلاوة على ذلك، ونظرا إلى الاختلافات الموجودة في الأدوار الاجتماعية، بما في ذلك الأدوار المهنية والأسرية، وتفشي التمييزات الجنسانية الضارة، يختلف تعرض النساء للمواد الكيميائية السمية عن تعرض الرجال لها من حيث جوانب شتى، من بينها طبيعة المواد المتعرض لها ودرجة التعرض لها.

٩٧ - ويشكل السن الذي يتعرض فيه الشخص للمواد السمية عاملا حاسما في تحديد ما إذا كان ذلك سيتسبب في آثار صحية ضارة. ويرتبط التعرض للمواد السمية في مرحلة الطفولة بالبعد الجنساني لهذه المسألة.

٩٨ - وينبغي أن يركز الإطار المستقبلي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات تركيزا خاصا على الأثر الجنساني للتعرض وعلى مسألة التعرض في مرحلة الطفولة. وقد يكون من المستصوب أن ينشئ التزامات محددة للدول بتسريع اتخاذ إجراءات بشأن التهديدات المعروفة جيدا على الحياة والصحة فيما يتعلق

(٦٩) انظر، على سبيل المثال، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة ٢.

(٧٠) United Nations Development Programme, "Chemicals and gender", Gender Mainstreaming Guidance Series (February 2011).

بالأطفال وكلا الجنسين، دون انتظار وضع آليات وطنية أو إقليمية أو عالمية من أجل التخلص تدريجياً من هذه التهديدات، مثل الرصاص الموجود في الطلاء.

باء - المبادرات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

٩٩ - على مدى أكثر من ٢٣ عاماً، وردت في إطار هذه الولاية مزاعم خطيرة تتعلق بانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان من جراء أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية وجرّت الاستجابة لتلك المزاعم. وينطوي معظم هذه المزاعم على صلات عابرة للحدود الوطنية، ويتعلق معظمها، وليس ذلك بمستغرب، بتجاوزات لحقوق الفئات الأكثر ضعفاً، ومنها الفقراء في بلدان من جميع مستويات التنمية؛ والشعوب الأصلية؛ والنساء والأطفال؛ والمهاجرون والأقليات، من بين فئات أخرى.

١٠٠ - والقاسم المشترك بين العديد من الحالات البارزة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان هو التلوث والتلوث بالمواد السمية، وهما أمران حاضران طوال دورة حياة المواد الخطرة، ويرتبطان بقطاعات شتى، ابتداءً من الصناعات الاستخراجية ووصولاً إلى تصنيع المواد الكيميائية الصناعية، ومبيدات الآفات والمنتجات الاستهلاكية، وإنتاج الأغذية والإنتاج الزراعي، وتوليد الطاقة، والنقل، والتخلص من النفايات، من بين قطاعات أخرى. وكثيراً ما أظهرت هذه الحالات وجود ثغرات في المساءلة بالنسبة للضحايا؛ بيد أنه في كل حالة من الحالات تقريباً، أظهرت المأساة كذلك الفشل الذريع للدول ومؤسسات الأعمال التجارية في منع وقوع الانتهاكات والتجاوزات.

١٠١ - ومنذ عام ٢٠١٥، تناقش جميع التقارير المقدّمة إلى مجلس حقوق الإنسان في إطار هذه الولاية الواجبات والمسؤوليات الملقة على عاتق الدول ومؤسسات الأعمال التجارية فيما يتعلق بالمواد الكيميائية السمية والتلوث وغير ذلك من المواد والنفايات الخطرة. وعلى النوازل نفسه، فإن الغرض من المبادئ المتعلقة بحماية العمال من التعرض للمواد السمية، التي اقترحها المقرر الخاص في تقريره لعام ٢٠١٨، هو استخدامها في مختلف المناقشات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان وفي المناقشات الدائرة في منبديات أخرى.

١٠٢ - وتبذل جهود متزايدة لإرغام مؤسسات الأعمال التجارية على بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. فبعد اعتماد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في عام ٢٠١١، جعلت فرنسا من بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان أمراً إلزامياً، في حين اعتمدت العديد من البلدان الأخرى خطط عمل وطنية لتشجيع مؤسسات الأعمال التجارية على بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان^(٧١). وتبذل أيضاً جهود تقودها رابطات مؤسسات الأعمال التجارية من خلال عملياتها الداخلية التي تدعو أعضائها إلى بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وهي تدعم بذلك المبادرات التي تقودها الدولة في هذا الاتجاه.

١٠٣ - وعلى الرغم من هذه الجهود، لا تُنفذ العديد من الصناعات بصورة مناسبة المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان فيما يتصل بالمواد الكيميائية السمية والتلوث. فبعض رابطات الصناعات الكيميائية الرئيسية والعديد من الشركات الأعضاء فيها لا تقوم بتنفيذ هذا المتطلب كجزء من

(٧١) الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال، مذكرة غير رسمية، متاحة على الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Issues/Business/Session18/CompilationNAPReferencesToDi%20ligence.pdf.

الالتزام بالرعاية المسؤولة، على الرغم من أنه جاء نتيجة قضية أساسية من قضايا انتهاك حقوق الإنسان، ألا وهي مأساة عام ١٩٨٤ في بوبال، الهند. وأثناء الاجتماعات التي عقدها المقرر الخاص مع مؤسسات الأعمال التجارية خلال الزيارات القطرية طوال السنوات الأربع الماضية، لم يصادف شخصياً سوى شركة واحدة من شركات المنتجات الكيميائية التي تلتزم ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

١٠٤ - وتتخذ الشركات مبادرات مختلفة على نطاق الصناعة في عدد من الصناعات والقطاعات استجابة للبلاغات الواردة بشأن تجاوزات وانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان. وتُعرض هذه المبادرات على أنها تعادل تدابير بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وينطوي بعضها على عناصر ذات قدر كبير من الجدارة وتستحق الثناء. بيد أن معظم هذه المبادرات لا تتماشى مع نص المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان ولا مع روح حقوق الإنسان عموماً. والكثير منها لا يأخذ في الاعتبار بما فيه الكفاية المخاطر ذات الصلة بالمواد الكيميائية السمية والتلوث.

١٠٥ - وفي تموز/يوليه ٢٠١٨، أعد فريق عامل حكومي دولي أنشأه مجلس حقوق الإنسان مسودة أولى لمعاهدة جديدة "تنظم، في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان، أنشطة الشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية". وهذا تطور جدير بالترحيب من منظور المكلف بالولاية، وقد يساعد على التصدي لبعض آثار المواد الكيميائية السمية في سلاسل الإمداد العالمية وللتحديات البنوية التي تواجه الضحايا الذين يكافحون من أجل الحصول على سُبُل الانتصاف الفعال.

١٠٦ - وتشير الدراسات إلى أن إمكانية الحصول على سُبُل الانتصاف لا تُتاح إلا لنسبة ضئيلة جداً من ضحايا التعرض للمواد الخطرة (انظر A/HRC/39/48). وتشمل العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق المساءلة وتوفير سبل الانتصاف الارتفاع المفرط في عبء الإثبات، وطول فترات الكمون قبل أن تصبح الآثار ظاهرة في بعض الحالات، وصعوبة تحديد العلاقة السببية؛ والثغرات الكبيرة في المعلومات فيما يتعلق بتحديد المخاطر، وقياس مدى التعرض، وتعريف الآثار الوبائية؛ واحتمال التعرض للعديد من المواد المختلفة في سياقات مهنية متنوعة وعلى امتداد فترة الممارسة المهنية؛ وأحكام العلاقات التعاقدية القائمة بين المورد والمشتري التي يمكن أن تنقل المسؤولية صعوداً أو هبوطاً على طول سلسلة الإمداد.

١٠٧ - ويعتمد عدد كبير جداً من البلدان إلى حد غير معقول على احتمال وقوع المسؤولية القانونية والإضرار بالسمعة من أجل منع الضرر الناجم عن التعرض للمواد السمية من جراء أنشطة مؤسسات الأعمال التجارية والتخفيف من حدته. ومع ذلك، فإن نموذج الإنفاذ القائم على "المقاضاة بعد وقوع الضرر" لا يشكل وقايةً من منظور حقوق الإنسان. وفي أحيان كثيرة جداً، تشكل العقوبات والرسوم المفروضة بسبب الانتهاكات مجرد تكلفة لممارسة الأعمال التجارية، ولا تشكل وقايةً.

١٠٨ - وتوجد حلول لتحقيق إنجازات هائلة فيما يتعلق بتخفيف عبء الأمراض من خلال الوقاية من التعرض، وهو أمر ضروري لإعمال حقوق منها الحق في الحياة والصحة. وتتقاعس الدول عن إرغام مؤسسات الأعمال التجارية بما يكفي من القوة على اعتماد بدائل أكثر أماناً، بل تتيح للشركات، عوضاً عن ذلك، استغلال أقل الفئات مناعة من قسوة التعرض غير الضروري وغير المبرر للمواد السمية والمعاداة المترتبة على ذلك، مثل النساء والأطفال، لا سيما أولئك الذين يعيشون في ظل الفقر.

١٠٩ - وينبغي للدول أن تجبر جميع مؤسسات الأعمال التجارية العاملة في أراضيها أو الخاضعة لولايتها القضائية على رصد انتهاكات حقوق الإنسان والكشف عنها ومنعها بفعالية. وينبغي عدم النظر إلى

التقيد بالقانون وحده على أنه كافٍ لدرء مخاطر التعرض للمواد الخطرة التي تتسبب فيها مؤسسات الأعمال التجارية. ذلك أن سنّ التشريعات المتعلقة بالمواد الكيميائية السمية والتلوث عموماً يظل متخلفاً عن ركب الابتكار والتوسع الاقتصادي، الأمر الذي يؤدي إلى العديد من الآثار الخطيرة المذكورة أعلاه. وتشكل إمكانية اقتفاء الأثر وتوخي الشفافية عنصرين بالغين الأهمية من عناصر بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، ويجب ضمان وجودهما على طول سلاسل الإمداد والقيمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي للدول أن تكفل اعتبار المخاطر ذات الصلة بالمواد الكيميائية السمية والتلوث مشمولة ببذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

١١٠ - هناك حاجة إلى إجراء مناقشة أوسع نطاقاً وأكثر تفصيلاً بشأن مسألة حقوق الإنسان والتعرض للمواد الخطرة، مع أخذ جميع الاعتبارات ذات الصلة في الحسبان، بما في ذلك المنظوران الأخلاقي والطبي. ويهدف المقرر الخاص إلى الإسهام في إجراء مناقشة أكثر جدية بشأن تحديد المستوى المقبول من التعرض في السنوات المقبلة.

١١١ - وينبغي للمجتمع العالمي أن يعتمد صكاً دولياً لمنع التعرض للمواد السمية وخفض مستوياته إلى أقصى حد ممكن. ويمكن أن يندرج هذا الصك في "إطار إدارة المواد الكيميائية لما بعد عام ٢٠٢٠". وينبغي أن يتضمن ما يلي:

(أ) تعريف للمواد التي تثير شواغل عالمية استناداً إلى وجودها في سلاسل الإمداد والقيمة العالمية؛

(ب) التزام صريح يقع على عاتق كل دولة بوضع نُظم فعالة لمنع التعرض للمواد السمية وخفض مستوياته إلى أقصى حد ممكن؛

(ج) استعراض دوري شامل أو آلية أخرى فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الدول لمنع التعرض للمواد السمية وخفض مستوياته إلى أقصى حد ممكن؛

(د) آلية للتخلص تدريجياً من المواد الكيميائية التي تثير شواغل عالمية؛

(هـ) التزامات تقع على عاتق الدول بتسريع اتخاذ إجراءات بشأن التهديدات المعروفة جيداً المحدقة بالحياة والصحة فيما يتعلق بالأطفال وكلا الجنسين.

١١٢ - وينبغي أن تدعم الدول عملية وضع صكوك ملزمة قانوناً بشأن مؤسسات الأعمال التجارية على الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي، وأن تشارك بنشاط في هذه العملية. ويشجّع المقرر الخاص:

(أ) على أن ترغم الدول مؤسسات الأعمال التجارية على إدراج المخاطر ذات الصلة بالمواد الكيميائية السمية والتلوث في نطاق بذلها العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وذلك للوقوف على الآثار المترتبة على حقوق الإنسان ورصدها ومنعها والتخفيف من حدتها؛

(ب) على إدراج المبادئ المقترحة في تقرير المقرر الخاص لعام ٢٠١٨ إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن حقوق العمال.